

وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠٢٤

في شأن (إنشاء / إلغاء) مراكز إصلاح
جغرافية ببعض مديريات الأمن

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قانون العقوبات :

وعلى قانون الإجراءات الجنائية :

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم مراكز الإصلاح
والتأهيل المجتمعي :

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة :

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن مراكز الإصلاح
الجغرافية بالمحافظات :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٥٤ لسنة ١٩٧١ بشأن اللائحة الداخلية لمراكز
الإصلاح الجغرافية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٢٣٢ لسنة ٢٠٠٦ في شأن إنشاء مركز إصلاح جغرافي
بكل من قسم شرطة (رأس سدر - نوبع) ب مديرية أمن جنوب سيناء :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٠٠٩ في شأن إنشاء مركز إصلاح جغرافي
بقسم شرطة العلمين ب مديرية أمن مطروح :

وعلى خطط الوزارة للموارد البشرية (للضباط - للأفراد - للموظفين المدنيين) :

وعلى مذكرة الإدارة العامة للتنظيم والإدارة المؤرخة ٢٠٢٤/١/٢٧ :

قرد:

مادة ١ - ينشأ ببعض مديريات الأمن مراكز إصلاح جغرافية وذلك

على النحو التالي :

١ - مديرية أمن المنوفية :

مركز الإصلاح الجغرافي بقسم الترحيلات بمدينة السادات ، ويشمل نطاق
اختصاصه الجغرافي قطاع مدينة السادات .

٢ - مديرية أمن المنيا :

مركز الإصلاح الجغرافي بمركز شرطة سمالوط شرق، ويشمل نطاق اختصاصه الجغرافي دائرة مركز شرطة سمالوط شرق .

مركز الإصلاح الجغرافي بقسم ثان شرطة المنيا ، ويشمل نطاق اختصاصه الجغرافي دائرة قسم ثان شرطة المنيا .

مركز الإصلاح الجغرافي بقسم شرطة المنيا الجديدة ، ويشمل نطاق اختصاصه الجغرافي دائرة قسم شرطة المنيا الجديدة .

مركز الإصلاح الجغرافي بقسم شرطة ملوى ، ويشمل نطاق اختصاصه الجغرافي دائرة قسم شرطة ملوى .

مادة ٢ - تُنفذ بمراكز الإصلاح الجغرافية المشار إليها الأحكام الصادرة ضد الأشخاص المبين ذكرهم بالفقرة الثالثة من المادة (٢) من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي .

مادة ٣ - تُلغى مراكز الإصلاح الجغرافية التالية :

مركز الإصلاح الجغرافي بقسم البستان (الإسماعيلية) ب مديرية أمن الإسماعيلية.

مركز الإصلاح الجغرافي بمدينة أسيوط ب مديرية أمن أسيوط .

مركز الإصلاح الجغرافي بقسم شرطة رأس سدر ب مديرية أمن جنوب سيناء .

مركز الإصلاح الجغرافي بقسم شرطة العلمين ب مديرية أمن مطروح .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُلغى ما يخالفه ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٤/٢/١٤

وزير الداخلية

محمود توفيق